



هل يعود طلاب الثانوية؟ الحرية للتقدم في القنيطرة؟

محمود الصالح

ورد عدد من الشكاوى من أبناء محافظتي ريف دمشق والقنيطرة لـ«الوطن» يتساءل أصحابها عن السبب وراء قرار وزارة التربية بحرمات أبناء المحافظتين من التقدم لامتحانات الثانوية العامة من الذكور، الدراسة الحرة في محافظتهما، والزامهم بالتقدم في محافظة دمشق.

ويقول المواطنون: إن هذا التمييز مرفوض بين محافظة وأخرى وكذلك بين أبناء المحافظة ممن يدرسون بشكل نظامي وممن يتقدمون للدراسة من خارج مدارسهم بشكل أحرار، ويضيف محمد من أبناء ريف دمشق: إنه اضطر إلى ترك الدراسة لالتحاق بخدمة العلم والآن بعد أن تم تسريحه مؤخراً أريد إكمال تعليمي ولكن تربية الريف فرضت على التقدم للاختبار في دمشق، والآن كل طالب سيتقدم لامتحان في المدرسة التي أجرى فيها الاختبار للقبول في الدراسة الحرة، وهذا الحال ينطبق على أبناء محافظة القنيطرة. وأشار أبو مصطفى الذي اتصل إلى صحفيتنا مؤكداً حرمان ابنه من التقدم إلى امتحان الدراسة الحرة للثانوية العامة في محافظته على الرغم من أن المحافظة أصبحت الآن أمة بامتياز ولم يعد هناك مبررات لإجراءات التي حدثت في العامين الماضيين عندما تم نقل المراكز الامتحانية للطلاب الأحرار من أبناء القنيطرة وريف دمشق إلى دمشق بسبب عجز القاضين على العملية الامتحانية في تلك المراكز عن ضبط قاعات الامتحان. مؤكداً ليست مسؤولية الطلاب، إنما هي مسؤولية وزارة التربية، ويرى أنه لا يجوز معاقبة الطلاب على عجز وزارة التربية.

ومتابعة لهذا الموضوع مع وزارة التربية لمعرفة أسباب هذا القرار أفادتنا المكتب الصحفي في وزارة التربية أنه منذ العام الماضي صدر قرار في تعليمات التسجيل لامتحانات الشهادات العامة والاختبارات الترشح لهذا العام ينص على أن «يقدم الأبناء الذكور - الدراسة الحرة - من ريف دمشق والقنيطرة في دمشق حصراً، وبناء عليه ستقدم كل طالب في المحافظة التي نجح فيها في اختبار الترشح والسؤال: ما ذنب أبناء هاتين المحافظتين في تحمل مسؤولية عجز وزارة التربية عن ضبط مراكزها الامتحانية؟

توفية المفقودين بعد مضي أربع سنوات على غيابهم

«دمشق» تستقبل يومياً ٧٠ طلب للحصول على وكالات قضائية عن غائبين ومفقودين

محمد منار حميجو

كشف مصدر قضائي أن عدلية دمشق تستقبل يومياً أكثر من ٧٠ طلب للحصول على وكالة قضائية عن غائبين ومفقودين لتسيير أمورهم الخاصة من وناثق ورواتب وغارات وغيرها من الأمور التي تعنيهم. وفي تصريح لـ«الوطن» أكد المصدر أنه كثرت في الآونة الأخيرة طلبات توفية المفقودين من ذويهم بعد مضي أربع سنوات على فقدانهم، مؤكداً بأنه يوفى الشخص في اليوم التالي من مضي أربع سنوات على فقدانه من دون أن يعلم عن وضعه شيئاً في الحالات الحربية أو المماثلة لها.

وأوضح المصدر أنه إما يعطى للوكيل وكالة قضائية دائمة أو مؤقتة، مضيفاً: الفرق بينهما أن الدائمة تكون لكل الأعمال وغير محددة في زمن إلا أن صاحبها يحتاج إلى إذن القاضي الشرعي للقيام بالعمل وفق لجنة يعينها القاضي تشرف عليه، ضارباً مثلا: الوكيل يريد بيع سيارة يسعر معين فإن القاضي يكشف عليها ويقرر سعرها ويطلع على الأسباب الداعية لبيعها ومن ثم يمنحه الأذن بذلك. وأضاف المصدر: أما الوكالة المؤقتة فتكون مدتها ومنهنا محددين أي إنها تنتهي مع انتهاء العمل الذي حصل بموجبه الوكيل على الوكالة القضائية. وبين المصدر أن هناك فرقاً بين الغائب والمفقود فالأول تكون حياته محققة لكن مجهول المكان ومضى على غيابه ستة إلا أن هناك أشخاصاً أكدوا وجوده وأنه على قيد الحياة وبالتالي تمنح الوكالة لقرابه أو

يأولى جولته.. وزير التعليم العالي يتفقد الامتحان الوطني (العلمي) للعمارة دشاش لـ«الوطن»: ١١٨٣٠ طالباً تقدموا ل١٦ امتحاناً وطنياً موحداً خلال ٢٠١٨

فاهد بك الشريف

قام وزير التعليم العالي الدكتور بسام إبراهيم بجولة تفقدية أمس إلى الامتحان الوطني الموحد في الجانب العلمي لطلاب كلية العمارة في الجامعات الحكومية دمشق لإجراؤه السبت القادم في كلية دمشق الدكتور محمد ماهر قباقيبى وحضور عميد كلية الهندسة المعمارية سلمان محمود.

وأطلع الوزير ابراهيم على آلية وإجراءات التقديم إلى الامتحان العملي والتصاميم المعدة من الطلاب في مركز جامعة دمشق، مبدياً ارتيابه من الآلية والإجراءات المتخذة لتطوير الامتحانات الوطنية الموحدة بما تعكس إيجاباً على الطلاب ورفع المستوى في مختلف تخصصات الامتحان الوطني، مؤكداً ضرورة تأمين مختلف المستلزمات التي تصب في مصلحة الطلاب المتقدمين من جميع الجامعات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بينت مدير مركز القياس والتقييم في وزارة التعليم العالي الدكتورة ميسون دشاش أن جولة الوزير شملت مراكز التقدم إلى الامتحان العملي للامتحان الوطني لاختصاص العمارة في جامعة دمشق، مضيفاً: إن ٦٥٠ طالباً تقدموا للامتحان الوطني في مركز جامعة دمشق من ١٤ جامعة، كما شملت ٥ مراكز امتحانية في مختلف الجامعات. ولفتت دشاش إلى أنه للمرة الأولى تشارك جامعة حماة في الامتحان، علماً أنه تم افتتاح مركز نقاذ في محافظة حماة بمشاركة ١٠٠ طالب وطالبة، إضافة إلى مراكز نقاذ في جامعات دمشق والبعث

تعيين وكيل قضائي للغائب في المناطق الساخنة ما دامت حياته معلومة بشهادة الشهود



تشهدا وهم بحاجة إلى من يسير مصالحهم فيتم تعيين وكلاء قضائيين عنهم بعد الاستماع للشهود أن صاحب العلاقة غائب ولا يستطيع الحضور لتسيير أموره. وأشار المصدر إلى أن هناك ما يسمى الوصاية على الأيتام وهي التي تعلى لغير الأب والجد أي إنه في حال فقدانهم ويكون الوصي من الذكور العصابات أي الأقرباء من جهة الأب، لافتاً إلى أن الوصاية تعلى فقط على المال أي إدارة أموال البيت ما فيه مصلحة له.

صالح مثل قبض الرواتب وخصوصاً للمتقاعدين أو أنهم يريدون الحصول على أوراق معينة وغيرها من الأمور فيتم تعيين وكيل قضائي للقيام بهذه المهمة وتكون في الغالب مؤقتة تنتهي بانتهاء العمل والدة. وأضاف المصدر إلى أن الوكالات القضائية كثرت بشكل واضح في الأزمنة بعدما كانت الأرقام قليلة جداً، معتبراً أن هناك الكثير من المناطق الساخنة ولا يستطيعون الخروج الكثير من المحاصرين في مناطق ساخنة وهم يعتبرون غائبين إلا أنه لديهم

صديقه لتسيير أموره بما في ذلك مصلحة له وللغير خوفاً من تعطل مصالح الآخرين مثل سداد الديون وغيرها، مشيراً إلى أن المفقود هو الذي لم تعلم حياته من ماته وهذا يتم تعيين وكيل قضائي ولو لم يمض على فقدانه ستة وتكون عن مفقود. وأضاف المصدر: المفقود يوفى بعد أربع سنوات في العمليات الحربية في حين الغائب لا يطبق عليه هذا الموضوع ما دامت حياته معلومة سواء بالشهود أم غيرهم، ضارباً مثلاً هناك الكثير من المحاصرين في مناطق ساخنة وهم يعتبرون غائبين إلا أنه لديهم

بين ٥ إلى ٢٠ ألفاً إيجار للشقة السكنية في دوما

الكهرباء وصلت إلى الدوائر الحكومية.. والمنازل بانتظار الانتهاء من تركيب مراكز التحويل

عبد المتعم مسعود



الحركة داخل مدينة دوما طبيعية والمراجعات سواء مديرية المنطقة أم البلدية كئيفة سواء لتوقيع أوراق أحوال شخصية أم للسماح بإدخال أثاث أم لإخراجه، لكن بدا أن الباحثين عن المختار في يوم السبت أكثر من المعتاد بجانب البلدية.

رئيس المجلس المحلي محمد طه قال: الوضع بين وجود مخالفات بناء يسمى المجلس إلى قسماً فبعضها قابل للتسوية وبعضها يندرج صاحب العلاقة ثلاثة أيام فإذا لم يتم بإزالتها تقوم البلدية بإزالتها على نفقته مؤكداً هدم ثلاث محال سابقاً تصاف إليها مخالفة بناء جديدة. وأوضح طه أن البلدية تقوم بإزالة أبقاض المواطنين التي ترمى على الطريق ولكن على نفقتهم الخاصة.

دوما باتجاه ابن سينا دوما بسبب الأبقاض على الطريق، منوها بتنفيذ المرحلتين الأولى والثانية منه وخصوصاً في منطقة الريحان. ووفقاً لمعينة فان ٩٠٪ من الطرقات داخل مدينة دوما تم فتحها وترحيل الأبقاض والقمامة إلى مكب داخل المدينة بانتظار المباشرة في عقد ترحيل القمامة إلى خارج المدينة. وكشفت معينة أن أكثر من ١٠٠ عائلة من خارج دوما قد استأجرت منازل داخل المدينة مبيناً أن أسعار الإيجار السكني تتراوح بين ٥ آلاف و ٢٠ ألفاً.

وبين معينة أن عقد شبكة المياه تم إنجاز ٥٠٪ منه وذلك عبر تأهيل المضخات على الأبار في عيون قانريا مؤكداً أنه لم يتم ضخ أي مياه في الشبكة وأن المدينة تشرب حالياً من الخزانات التي تم تركيبها في الشوارع وعددها ١١٥ خزناً

تعزيز من رمي الحمضيات على الطرقات في اللاذقية اقتراح بتخصيص مسوّقي الحمضيات بين المحافظات بـ٨ آلاف لتر مازوت يومياً

اللاذقية - عبير سمير محمود

وفي السياق، أكد عدد من أعضاء مجلس محافظة اللاذقية خلال أعمال الدورة العادية السادسة من المجلس، على ضرورة إيجاد الحلول المناسبة لتسويق الحمضيات وتلافي أخطاء العام الماضي، مطالبين بضرورة إنشاء معمل للحصائر في المحافظة. وشدد أحد الأعضاء على ضرورة تسويق المحصول بشكل فعال بما يعود بالنفع على المزارعين الذين يعتمدون على الموسم في لقمة عيشهم، محذرين من رمي الحمضيات على الطرقات.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة في اللاذقية سامي هليل، أن لجنة الحمضيات، تعمل على تحديد أسعار الحمضيات بشكل وسطي مع وضع محاور التسويق، مشيراً إلى أنه سيتم تشكيل لجان منتقبة عن اللجنة المركزية تمهيداً لتدليل كافة القضاة التي تعيق عملية التسويق. وأشار هليل إلى أن المؤسسة تستفيد من تجارب العامين الماضيين في عملية تسويق الحمضيات، من خلال تلافي الأخطاء وكافة الأمور الخاصة بالعملية. وحول الأسعار، لفت مدير فرع السورية للتجارة، إلى أن أسعار الحمضيات في المؤسسة حالياً تعد ممتازة مقارنة بالأعوام السابقة، مبيناً أن سعر الكيلو من البرتقال نوع أبو صرة يصل إلى ١٠٠ ليرة سورية، وهو سعر لم يصل إليه خلال الأعوام الماضية، ونوه هليل بأنه في حال تم تصدير الحمضيات إلى العراق وعبر مبرج نصيب سيتحسن واقع تسويق المحصول بشكل أكبر.

شدد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم على ضرورة معالجة أي خلل في عمليات تسويق الحمضيات، مؤكداً على أن أي إهمال في هذا الجانب هو وجه من أوجه الفساد. وخلال اجتماع لجنة المحروقات في المحافظة، أكد السالم على الجهات المعنية بعملية التسويق، وضع إحصائية شاملة لكميات وأسعار المحصول، مشيراً إلى تسهيل التسويق بأن ينعكس أثره على المزارعين بشكل مباشر من ناحية زيادة الكميات المسوقة وتحسن الأسعار. ووجه السالم بضرورة العمل على المتابعة الآتية واليومية لعمليات التسويق في المحافظة، مبيناً أن الإجراءات التي يتم اتخاذها على مستوى الحكومة والمحافظة في مجال تسويق الموسم للعام الحالي أفضل من السابق.

من جانبه، بين رئيس لجنة سوق الهال غسان خير أنه ومع فتح مبرج نصيب يتم تسويق ما بين ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ طن من الحمضيات من الماشغال للأصناف الأكثر جودة وبأسعار أفضل، مشيراً إلى وجود استقرار في أسعار المدينة إلى المنطقة الصناعية في المحافظة، وذلك عملاً كاشفاً عن أن قرار اتخذ في المجلس المحلي بنقل جميع الحرف والمنشآت الصناعية في المدينة إلى المنطقة الصناعية بعد أن أخذت موافقة بعشرة آلاف خط هاتفية، ويتم الانتظار لتزويدها بالمقسم المنقول لتخديم الأماهي.

تسعيرة البلدية لكيلو الكهرباء ٢٠٠ ليرة لسكني و٢٥٠ للصناعي

بسة ٥ مكعب. وأكد معيقة أن البلدية بدأت منذ شهر بتعزير اليرغارات في المدينة والعملية ستستمر لنهاية العام مؤكداً أن عمليات الأبطال فيه يتم تجميع الطلبات أسبوعياً لكي يقوم صهرج من المؤسسة العامة للصرف الصحي لتسليك الأبطال على حين إنه في الضرورات يتم اللجوء إلى القطاع الخاص لافتاً إلى أن البلدية رفعت عقدين للتصديق بمبلغ ٥٠ مليون ليرة إضافة إلى عقد آخر لإنشاء مطريات في المدينة. وكشفت معيقة عن إيصال التيار الكهربائي المتوسط إلى محطة تحويل بجانب القرن الآتي وإيصال التيار إلى الدوائر الحكومية ومنها البلدية قبل ثلاثة أيام، مؤكداً إيصال الكهرباء إلى الأماهي بعد الانتهاء من تركيب مراكز التحويل لافتاً إلى أنه تم تركيب ١٥ مركز تحويل للكهرباء